

الجمهورية

أهالي المخفيين للنواب: تبّوا القانون تخفيفاً لمعاننا



السبت ١٤ نيسان ٢٠١٢

نفّذت "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" و"لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية" و"لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين (سوليد)"، اعتصاماً في ساحة رياض الصلح لمناسبة ذكرى انطلاق الحرب اللبنانية، تحت عنوان: "تذكر تما تنعّاد"، تضامناً مع قضية آلاف المفقودين وضحايا الإخفاء القسري وللمطالبة بإقرار قانون للمفقودين والمخفيين قسراً.

بعد توقيع عريضة تطالب بإقرار هذا القانون تمهيداً لرفعها الى مجلس النواب، تلت رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين وداد حلواني، بياناً أشارت فيه الى أنه "منذ انتهاء الحرب، لم يعمل لبنان على إيجاد حل لضحاياها وفي مقدمهم المفقودين والمخفيين قسرياً"، وقالت أن اللجان التي أنشأتها الدولة لهذه الغاية هي "من دون أي نتيجة حتى الآن". وقالت أن القانون هو "ضرورة لتجاوز الماضي وتمتين السلم الأهلي المنقوص، وتلافياً للجوء كل حكومة الى وضع حل مجتزأ تتوقف مفاعيله، إن وجدت، ولتخفيف معاناة أهالي الضحايا من الانتظار الطويل". وطالبت حلواني النواب بتبني المشروع وإقراره، "لتكريس حق المعرفة والكشف عن مصائر جميع المفقودين والمخفيين قسراً، واتخاذ إجراءات وقائية للحد من حالات فقدان وإخفاء قسري جديدة، وتنظيم عملية تقفي آثارهم، وطريقة تحديد أماكن المقابر الجماعية وحراستها، ريثما تكتمل كل الإجراءات اللازمة لفتحها والتعرف على هويات اصحاب الرفات الموجودة داخلها". وأشارت الى أن القانون "لا ينص على معاقبة مرتكبي جرائم الخطف في الماضي، بل من يتمتع حاضراً عن الإدلاء بمعلومات يملكها أو يمنع النفاذ إليها".